



الجلسة ٦٦٣٩

الأربعاء ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو (نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	ألمانيا السيد بيرغر
	البرازيل السيدة فيوتي
	البرتغال السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك السيد باربايتش
	جنوب أفريقيا السيد سانغكو
	الصين السيد وانغ من
	فرنسا السيد أرو
	غابون السيد ميسون
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الهند السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد إيان مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): في يوم الأحد، حظيت بالشرف العظيم لتمثيل الأمين العام خلال إعلان تحرير ليبيا في بنغازي، المدينة التي بدأت فيها الحركة الشعبية في ١٧ شباط/فبراير. وقد قوبلت هذه الحركة السلمية، التي أشعل فتيلها في ذلك اليوم مطالبة أسر بمعرفة مصير أحبائهم الذين كانوا قد اختفوا في مذبح مروعة وقعت في سجن، بقمع أسفر عن سقوط قتلى. وحمل المدنيون في أنحاء ليبيا السلاح في ثورة لإنهاء عقود من الحرمان من الحريات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والتفاوت الاجتماعي.

ينتهي الإعلان فضلا طويلا ومؤملا في تاريخ ليبيا. لقد بددت بشكل مأساوي أربعة عقود من حكم دكتاتوري وحشي وحكومة مستبدة إمكانات جيل بأكمله وفرصا

وموارد هائلة كان من الممكن استثمارها في إنشاء دولة مزدهرة وحديثة.

وهكذا يبشر الإعلان ببزوغ فجر جديد للشعب الليبي. وفي حين يجب التحكم في التوقعات، فإن طموحات الشباب الليبيين والتضحيات التي قدموها يجب أن توجه مرحلة التحول القادمة في ليبيا.

وينبغي أن نذكر أنفسنا بأن تحقيق التحرير قد تم التوصل إليه بكلفة باهظة، فيما يتعلق بمؤلاء الذين ضحوا بحياتهم أو الذين شوهوا، وفيما يتعلق بالدمار الذي لحق بالمدن والبلدات التي تحملت أسوأ جوانب القتال، وبصفة خاصة مصراتة والزاوية وبني وليد وسرت. كما ينبغي ألا ننسى الوضع الأمني الذي لا يزال مشتتلا في أجزاء من جنوب ليبيا، مع وجود التوترات المتصلة بالخليط المعقد من الموالين العرقيين والسياسيين في المناطق التي سبق تهميشها بتواجد ضئيل من جانب الدولة.

ويجب أن تبدأ الطريق المؤدية إلى المصالحة الوطنية والمعاونة بالاعتراف بالمعاناة التي تكبدها الشعب الليبي بأكمله خلال الصراع الذي دام ثمانية أشهر، وبتلبية احتياجاته لتمكينه من بناء حياته.

ومنذ عدة أسابيع، في خضم الاعتراف الدولي الواسع النطاق بالمجلس الوطني الانتقالي والمؤشرات الواضحة على حصوله على تأييد الأغلبية الساحقة من الليبيين، دعا الأمين العام باقي مؤيدي النظام السابق إلى وقف القتال. وللأسف لم يفعلوا ذلك في سرت وبني وليد وسبها، وأدت الأسابيع الأخيرة من الصراع إلى زيادة عدد القتلى والمصابين إصابات خطيرة ومعاناة المدنيين والتشريد والدمار.

وقد دعونا جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان عندما اقتربت المعارك من نهايتها وأصدرنا نداءات لدعم مطالبة

الأساسي أن يكفلوا إلقاء القبض عليهما ومثولهما أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وقد أبلغت المجلس من قبل بالتحضيرات التي تجريها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لدى انتهاء الأعمال العدائية بالتخزين المسبق لموارد الإغاثة بالقرب من مناطق الصراع الأخيرة. وكان نائب الممثل الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية موجودا في سرت يوم الاثنين، ممهدا الطريق أمام إرسال البعثات إلى تلك المدينة وإلى بني وليد، تلك المهام التي بدأت لتوها. وتفيد التقارير أن المستويات الحالية من التخزين تعتبر كافية لتوفير الاستجابة الفورية، بما في ذلك توفير الغذاء والمواد غير الغذائية والمياه الصالحة للشرب. وتتمثل الأولويات في إعادة خدمات الكهرباء والمياه، والإزالة العاجلة للمتفجرات من مخلفات الحرب وتأهيل أماكن إقامة للسكان العائدين. وهناك تدمير شديد للمباني، وستكون مسألة الإسكان قضية خطيرة وعاملا يعوق عودة السكان. وقد سلط المجلس الوطني الانتقالي الضوء على قلقه إزاء هذه القضية، وينظر حاليا في مختلف الحلول بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

وقد أظهر الشعب الليبي قدرة استثنائية وشديدة على التكيف لتلبية معظم الاحتياجات الإنسانية للسكان في المناطق المتضررة جراء الصراع. ومن أجل دعمهم اتخذ منسق الشؤون الإنسانية خطوات لضمان استمرار تلبية الاحتياجات المتبقية للفئات الضعيفة عند انتهاء الجهود الإنسانية الشاملة في ليبيا.

وأعرب منسق الشؤون الإنسانية مرة أخرى من سرت عن قلقنا إزاء العودة الآمنة للمدنيين لبلداتهم الأصلية. وستستمر أنشطة الرصد والدعوة التي تجري مع السلطات المركزية والمحلية لضمان حماية الجماعات التي يرى الليبيون

الذين يتبعون المجلس الوطني الانتقالي نفسه بأنه ينبغي عدم الانتقام حتى من المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى. لقد كنا نأمل أن يتم إلقاء القبض على معمر القذافي وغيره من الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن ارتكاب هذه الجرائم وأن يمثلوا أمام العدالة.

ومع ذلك، أسيئت معاملة معمر ومعتصم القذافي وقتلا في ظل ظروف تستدعي إجراء تحقيق بشأنهما، وهناك تقارير أخرى مثيرة للانعاج عن ارتكاب أعمال قتل ترقى إلى جرائم حرب من كلا الطرفين في معركة سرت الأخيرة. وتتناقض أعمال القتل هذه مع الأوامر التي أصدرها المجلس الوطني الانتقالي، ونرحب بإعلان المجلس عن إجراء التحقيقات.

كما تقع أعمال القتل هذه في نطاق ولاية لجنة التحقيق الدولية التي حددها مجلس حقوق الإنسان. ولم تبدأ الفترة التي تغطيها ولاية اللجنة إلا في شباط/فبراير من هذا العام، ولذلك فإنها لا تمتد لتغطي الأعداد الكبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة منذ تولي معمر القذافي السلطة في عام ١٩٦٩. وبالرغم من ذلك فإنه أمام اللجنة مهمة شاقة. وترقى الأدلة المتوفرة إلى القتل العمد للسجناء بواسطة نظام القذافي أثناء الصراع، بما في ذلك في أيامه الأخيرة في طرابلس، بالإضافة إلى بعض الإيذاءات من جانب المقاتلين الثوار.

وفي الوقت نفسه، لم يتم التأكد بعد من مكان وجود شخصين متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وهما سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وتقع المسؤولية على المجلس الوطني الانتقالي لضمان معاملتهما وفقا للقانون الإنساني الدولي إذا ما ألقى القبض عليهما داخل ليبيا، كما أنه من مسؤولية جميع الموقعين على نظام روما

في ليبيا بعد ما يزيد على ٤٥ عاما. فأولا وقبل كل شيء، من الضروري المشاركة في إجراء مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع المجتمع المدني، تعمل على إقامة توافق في الآراء فيما يتعلق بنظام الانتخابات بالنسبة لأول انتخابات تجرى في البلاد وبالنسبة لمسائل رئيسية أخرى يتم تحديدها في التشريع الانتخابي، وعلى إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات لا يمكن لأي جهة تشكك في استقلاليتها ونزاهتها.

ومنذ بدء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تدعمها زيارتان قام بهما مدير شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، تشترك البعثة بشكل وثيق مع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ومع لجائها الفرعية القانونية والسياسية في إجراء العملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتعلق بقانون الانتخابات وهيئة إدارة الانتخابات المقبلة. وأظهرت اجتماعاتنا مع المجتمع المدني بوضوح تصميمية على المشاركة الوثيقة في المناقشات الجارية بشأن قانون الانتخابات وفي الجهود المبذولة لتعزيز التنقيف المدني. كما بدأ العمل على تحديد الإطار اللازم لوضع سجل الناخبين.

وسنكتف مشاركتنا عندما يوضح فيه المجلس الوطني الانتقالي تعيين المسؤوليات بشأن المسائل الانتخابية. ونواجه توقعات عالية ينتظرها الجميع من الأمم المتحدة، التي تنظر إليها الأغلبية الساحقة بوصفها الضامن الرئيسي لتزاهة العملية الانتخابية، بالرغم من أن الليبيين أنفسهم هم الذين يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق فيما يتعلق بنظام الانتخابات والعناصر الأساسية الأخرى للتشريع الانتخابي.

وفي بنغازي وطرابلس، اشتملت احتفالات التحرير على التزامات عامة وعلى أول تسليم للأسلحة من جانب الجماعات المسلحة. وفي حين كانت هذه العملية رمزية ومحدودة في طبيعتها، فإن تسليم الأسلحة بعث برسالة عامة

أنها أيدت النظام السابق أثناء الصراع من أجل دعم جهود المصالحة الوطنية.

وبانتهاء عصر القذافي، يمكن أن تتقدم ليبيا الجديدة إلى الأمام في بناء دولة حديثة على أساس المبادئ التي احتضنتها الثورة - وهي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، واحترام حقوق الأقليات، وتمكين المرأة، وتعزيز المجتمع المدني - في حين تتعامل مع الماضي من خلال عمليات قضائية تسعى إلى كشف الحقيقة بشكل مناسب. وبالرغم من الانتهاكات التي ارتكبت في أتون المعارك، أعتقد أن الروح القيادية التي يتحلى بها المجلس الوطني الانتقالي مكرسة حقا، كما أعاد إعلان التحرير التشديد على ذلك، لتجنب الانتقام، وتحقيق المصالحة، وتجاوز استغلال النزعة القبلية والإقليمية - التي عززها الدكتاتور السابق لترسيخ سلطته - بما يضمن عدم تكرار الماضي.

وبصدور إعلان التحرير يوم الأحد، بدأت الساعة تدق من جديد بشأن الالتزامات التي تعهد بها المجلس الوطني الانتقالي في إعلان الدستور. أولا، يجب إنشاء حكومة مؤقتة خلال ٣٠ يوما، ويتمثل التحدي في تشكيل إدارة شاملة تملك الخبرة التي تمكنها من قيادة القطاعات الرئيسية وخدمتها، بما في ذلك الأمن العام والخدمات الأساسية والاقتصاد والإدارة المالية. حينئذ سيكون من الضروري، خلال التسعين يوما الأولى، اعتماد تشريع انتخابي وإنشاء هيئة لإدارة الانتخابات، وخلال ٢٤٠ يوما يجب عقد انتخابات المؤتمر الوطني لإضفاء الشرعية الديمقراطية على الحكومة الجديدة وعلى الهيئة التي ستعمل على صياغة الدستور.

وهنا، فإن المهمة ليست مهمة تقنية أو حتى أساسية فحسب، بالرغم من التحدي المتمثل في إجراء أول انتخابات

للطاقة الذرية. وفي حين يبدو أن قوات المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المقبلة. وهناك اتفاق واسع في الآراء على ضرورة القيام فوراً بإزالة الأسلحة الثقيلة من مراكز المدن، يتبعها في وقت لاحق عمليات جمع الأسلحة الخفيفة. ومما يحظى بنفس الأهمية ضرورة إعادة وزع الألوية بعيداً عن المراكز السكانية تدريجياً، بالموازاة مع وضع آليات متفق عليها لتوفير الأمن في المدن والبلدات الرئيسية.

وتحت نظام القذافي، راکمت ليبيا أكبر مخزون معروف للصواريخ المضادة للطائرات التي تطلق من على الكتف، المعروفة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، وهو يفوق مخزون أي بلد غير منتج لهذه المنظومات. وقد تم تدمير الآلاف منها خلال عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا بد، مع ذلك، أن أبلغ المجلس بأن لدينا شواغل متزايدة إزاء سرقة منظومات الدفاع الجوي المحمولة واحتمال انتشارها، فضلاً عن الذخائر وجميع أنواع الألغام بأعداد كبيرة، الأمر الذي تترتب عليه أخطر الآثار المحلية والإقليمية المحتملة. ويعمل الشركاء الدوليون مع وزارة الدفاع على تحديد مواقع هذه المنظومات ومناطق تخزينها، في الجزء الشرقي من ليبيا أساساً. ولا تزال هناك مئات المواقع المشتبه فيها التي تحتاج إلى القيام بزيارات لها.

علاوة على ذلك، إن انتشار الألغام المزروعة حديثاً، لا سيما حول زيتان وبريقة وأحدايا، بل وأيضاً في أجزاء من جبال نفوسا، يظل مصدر قلق كبير. فالإجراءات المتعلقة بالألغام وتمويلها الفوري أولوية رئيسية للأمم المتحدة. وهناك كميات كبيرة من الذخائر التي لم تنفجر ومن مخزونات الذخيرة في سرت وبني وليد تحتاج إلى اهتمام فوري. وفي طرابلس، يُشتبه في أن العديد من المخزونات موجودة في المناطق السكنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، حيث يبدو أنه تم نقلها من جانب قوات القذافي لإخفائها عن الغارات الجوية، ومعظمها لا يزال غير آمن.

وتلوح في الأفق بوادر تطورات إيجابية في طرابلس تحت سلطة اللجنة العليا للأمن التي أنشأها المجلس الوطني الانتقالي بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والدفاع. وتوقع أن يقوم الوزراء في الحكومة الجديدة بالعمل على أساس تلك التطورات. ويكمن التحدي المائل أمامهم في سرعة إتاحة الفرص أمام مستقبل المقاتلين، بتوفير الدعم اللازم لعودتهم إلى الحياة المدنية العادية، أو إدماجهم في قوة الشرطة المهنية أو في الجيش الوطني.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة، سلّطت الضوء على التركة الرهيبة المتمثلة في الكمية الضخمة من الأسلحة والذخائر التي بددها نظام القذافي من ثروة ليبيا، لمجرد صالح مختلف موردي الأسلحة، لتشكل الآن تهديداً لليبيا ومنطقتها. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تيسير التنسيق بين السلطات الليبية والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والمواد النووية، فضلاً عن غيرها من الأسلحة غير التقليدية.

وتقوم وزارة الخارجية وسائر جهات التنسيق الحكومية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتقديم المساعدة للزيارات التي سيقوم بها في المستقبل القريب مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية

وتقوم وزارة الخارجية وسائر جهات التنسيق الحكومية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتقديم المساعدة للزيارات التي سيقوم بها في المستقبل القريب مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية

القول لنا إنها ترغب في أن تكون الأمم المتحدة شريكة رئيسية لها في تنسيق المساعدات الدولية.

وبعد أقل من ستة أسابيع على بدء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بات موظفونا الدوليون الـ ٣٦ في ليبيا يضمون خبراء في المجالات ذات الأولوية التي طلبنا للمساعدة فيها. ولقد سلمتنا وزارة الخارجية بشكل رسمي مجمّعاً من المكاتب يناسب جداً أن يكون مقراً لبعثتنا، ويعمل موظفو الدعم التابعون للبعثة جاهدين لجعله جاهزاً للعمل في أقرب وقت ممكن. ونتوقع من المناقشات الأولية أن تسفر عن إبرام اتفاق يتعلق بمركز البعثة، بعد وقت قصير من تشكيل الحكومة المؤقتة. حينئذ، سوف نكون قادرين على البدء بإجراء مناقشات مفصلة بشأن دور بعثة الأمم المتحدة واحتياجاتها لأجل طويل. وسوف نقدم تقريراً إلى المجلس بشأن الخطوات المقبلة عندما يصبح الوضع أكثر وضوحاً، ولكن نظراً للتأخيرات الحاصلة إلى الآن، يبدو من المرجح أنه سيتعين علينا أن نطلب تمديداً لأول ثلاثة شهور من ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة أشهر قليلة أخرى بغية أن يتسنى لنا الوقت لإجراء هذا التقييم.

ومع إنجاز التحرير الآن، ستكون التحديات التي تواجه الشعب الليبي والحكومة الجديدة المقبلة، مع ذلك، غير عادية. لذلك، من الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي أن يظل مركزاً ودقيقاً في تعامله مع السلطات الليبية خلال هذه الفترة الانتقالية، بينما يتابع عن كثب الأولويات الفورية ولا يحاول فرض توقعات طموحة للغاية أو برامج لآجال طويلة.

وعندما استمع وزملائي لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي والمسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني، فإن الأولويات التي يتم تحديدها هي نفسها. وبالإضافة إلى أولويتي الأمن والانتخابات اللتين سبق ذكرهما، فهي تشمل إدارة المالية العامة، بما في ذلك إعداد ميزانية عام ٢٠١٢

إن تدفق الأسلحة عبر الحدود يشكل، بطبيعة الحال، قلقاً رئيسياً للدول المجاورة لليبيا وما بعدها، ولكن الآثار المترتبة على الأحداث التي وقعت في ليبيا بالنسبة إلى المنطقة تشمل أيضاً تدفق الناس - ليس مجرد العمال المهاجرين، وإنما أيضاً عناصر مسلحة من النظام السابق - وهذا يشكل قلقاً لرعايا البلدان الثالثة الذين ما زالوا هناك. وستعمل الأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي مع الدول المجاورة لليبيا بغية دعمها في التصدي لتلك المسائل.

وداخل ليبيا، اتخذ المجلس الوطني الانتقالي خطوات نحو نقل المسؤولية عن المحتجزين من الكتائب إلى السلطات المختصة في الدولة، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتنظيم عمليات الاحتجاز، ومنع إساءة المعاملة، واستعراض القضايا لتحقيق الإفراج المبكر عن الذين ينبغي أولاً يطول أمد احتجازهم. وفي هذا الأسبوع، سوف يبدأ المستشارون الأوائل في مجال حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة بإضافة ما يبذلون من جهود إلى الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية، من خلال إصدار التوصيات وتقديم المشورة لمعالجة هذه الأولويات الملحة. وسوف نتبع الزيارة التي سيقوم بها مسؤولون كبار من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن طريق الإذلاء بتعليقات على مشروع قوانين العدالة الانتقالية والتوصية بإجراء مشاورات واسعة مع المجتمع المدني، ومحاولة السعي إلى حشد المساعدات للجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المفقودين التي تعاني في عملها من ضغوط شديدة.

وحالما يتم تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة وتضع ألياتها المعنية بتنسيق المساعدات الدولية، سوف ناقش معها كيفية المضي قدماً بالعملية المنسقة التي تقودها ليبيا لتقييم الاحتياجات. وهناك العديد من الجهات الفاعلة الدولية على استعداد للمساعدة، ولكن السلطات تصر، بحق، على أن يضع الليبيون الإطار ويعملوا على التنفيذ، وهي تواصل

الرئيسة) تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد مارتين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد دباشي (ليبيا): السيدة الرئيسة، يسعدني أن أهنتكم على ترؤسكم لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. وفي الواقع أنا سعيد جداً أن أرى صديقة عزيزة وممتلة لبلد إفريقي شقيق تتأسر أعمال هذا المجلس. اسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، وأن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، وجميع الدول التي وقفت إلى جانب ليبيا وإلى جانب الشعب الليبي خلال الشهور الماضية، عندما كان يجتاز محنة قاسية.

في العشرين من الشهر الجاري، أعلن تحرير ليبيا من النظام الديكتاتوري للعقيد معمر القذافي. في الواقع، بمقتل العقيد معمر القذافي، وهو ما أعلن في الثالث والعشرين من الشهر نفسه. وهنا أريد أن أنقل شكر الشعب الليبي لجميع الذين ساهموا في دعم شعبنا، سواء أكان ذلك بإمدادنا بالسلاح، أو بالغذاء، أو بالدواء، ومعالجة الجرحى. ونشكر أيضاً الذين شاركوا في فرض الحظر الجوي، وحماية المدنيين، وحثماً لولا ما حظي به الشعب الليبي من تضامن ومساندة، لما تحقق للشعب الليبي ما حققه، ولكان عدد الضحايا أكثر مما حصل.

أود أن أقول بأنه رغم العمل الرائع الذي قام به التحالف الدولي لفرض حظر الطيران وحماية المدنيين، وهو عمل يقدره الشعب الليبي حق قدره وبالكامل، إلا أن الشعب الليبي بطبيعته يكره أي مساس بسيادته، وهو يعتبر الوجود الأجنبي في أجوائه نوعاً من انتقاص السيادة، رغم أنه يعرف أن ذلك كان ضرورياً ولا بد منه. ويشعر الشعب الليبي بأن كل يوم تستمر فيه السيطرة الأجنبية على أجوائه يمثل مساساً بسيادته، وخاصة بعد إعلان التحرير في ٢٣ من

بسرعة، ووضع قواعد جديدة لكفالة الشفافية المالية وتوضيح متطلبات السيولة.

وثمة أولوية رئيسية أيضاً هي بدء عملية المصالحة الوطنية ووضع نهج متماسك، بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، يتعلق بجميع حقوق الإنسان ومسائل العدالة الانتقالية التي ظهرت في الأسابيع الأخيرة والتي ستشكل تحديات في الأشهر المقبلة.

وقبل كل شيء، يجب أن ندعم المجلس الوطني الانتقالي في مواجهة العمليات السياسية الصعبة المعنية بتنفيذ خارطة الطريق الواردة في الإعلان الدستوري، وفي إدارة التوقعات الاقتصادية للشعب الليبي الآخذة في التزايد حتماً.

عندما يُحرم بلد ما من تطوير العديد جداً من المؤسسات في دولة ديمقراطية فعالة ويواجه تحديات بهذه الضخامة، فمن اليسير الشعور بالتشاؤم، بل من الحماسة في الواقع توقع أن تكون الطريق سلسة وسهلة.

ولكن الليبيين فاجأونا حقاً بما حققوه حتى الآن، وربما تفاجأوا بأنفسهم. لقد فعلوا ذلك من خلال تحملهم المسؤولية المدنية وتولي زمام المبادرة، نساء ورجالاً، ولا سيما الشباب. قد يسعون إلى تلقي الدروس منا عن تفاصيل الديمقراطية، ولكن بإمكانهم إعطاء الدروس عن روحها. إنهم يكررون الإعراب عن امتنانهم للأمم المتحدة على الإجراءات التي اتخذها هذا المجلس في قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، ولنظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان غير الأعضاء في الحلف التي تصرف بموجب تلك الولاية، بل أنهم فخورون بأن نجحوا في ثورتهم وهم مصممون على الحفاظ على سيادتهم في بناء مستقبلهم. إنهم يثقون بدعم الأمم المتحدة للعملية التي يعترمون قيادتها، وعلينا الوفاء بتطلعاتهم.

المرحلة ستكون صعبة، خاصة في دولة مثل ليبيا تفتقر إلى المؤسسات. علاوة على ذلك، فإننا بحاجة أيضا إلى الدعم الذي حصلنا عليه من المجتمع الدولي خلال النضال من أجل إسقاط الديكتاتورية. إننا بحاجة إلى هذا الدعم في المرحلة القادمة لبناء دولة ديمقراطية، ونشر في التنمية والعمل على رفاه شعبنا وإعادة بناء بلدنا.

لقد كثر الحديث في ما يتعلق بمسألة انتهاكات لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالطريقة التي قُتل بها، أو مات بها مُعمر القذافي. أريد أن أؤكد لكم بأننا لن نتسامح في أي انتهاك لحقوق الإنسان. الجميع يعرف مدى الكره الذي سيطر على عقول الليبيين حيال مُعمر القذافي بسبب ما ارتكبه من جرائم أفعال مشينة ضد الشعب الليبي. ولكن مع ذلك، إذا ما تبين وجد انتهاك لحقوق القذافي أو حقوق أي شخص آخر فإن من ارتكبها يجب أن يخضع للعقاب. حسب المعلومات ووفقا للتحقيقات الأولية التي لدينا، فإن القذافي أصيب خلال الاشتباك وكذلك أشخاص من بين أنصاره، ووقعت إصابات أيضا في صفوف الثوار. وعندما قبض عليه كان يتزف من رأسه وبطنه، وفارق الحياة مع وصوله إلى المستشفى في مسرطا. وحسب المعلومات الأولية، لم يطلق أي من الثوار الرصاص عليه بعد القبض عليه، ولكن تم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بشأن المسألة، وستعلن نتائجها عندما تتم التحقيقات.

أما فيما يتعلق بمهمة الأمم المتحدة، فأريد أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية القيمة التي قدمها لنا وهي إحاطة شاملة وتتناول جميع المسائل. وقد أوضح بجلاء ما هي الاحتياجات التي تريدها الحكومة الليبية، أو ما تريده الحكومة الليبية من مساعدة من الأمم المتحدة فيها في المستقبل.

الشهر الجاري. ومن ثم يجب أن أبلغ الجميع بأن الشعب الليبي يتطلع إلى إنهاء الحظر الجوي على ليبيا وإنهاء الولاية الممنوحة بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) لحماية المدنيين، بأسرع ما يمكن. وحسب التقييمات الأولية، فإن تاريخ ٣١ من تشرين أول/أكتوبر هو تاريخ منطقي لإنهاء هذه الولاية.

غير أنه لعدم صدور قرار رسمي من المجلس الوطني الانتقالي، ووجود بعض الأنباء المتضاربة، ووجود بعض الآراء التي تعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من التقييم للوضع الأمني في البلاد، ومدى قدرة ليبيا على مراقبة حدودها، رأينا أن نطلب من المجلس إتاحة الفرصة للمجلس الوطني الانتقالي لكي يتخذ قراراً في هذا الصدد ويُبلغ به هذا المجلس رسمياً. وأعتقد أن ذلك يحتاج إلى أيام فقط، ربما يتم ذلك قبل ٣١ من الشهر الجاري.

كما تعلمون أن ليبيا بلد شاسع، والسلاح الجوي الليبي لم يتم تفعيله حتى الآن، والشعب الليبي كله ينتقد أداء المجلس الوطني الانتقالي لتأخره في إعادة تأسيس الجيش الوطني الليبي باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تحفظ سيادة البلد وأن تراقب حدوده، وأن تحفظ أمن المواطنين أيضاً. ومن ثم فقد رأينا أن نبلغكم بعدم الاستعجال في اتخاذ قرار وحثاً لن نطيل عليكم في إبلاغكم بالقرار الرسمي للمجلس الوطني الانتقالي الذي نأمل أن يتم قبل نهاية هذا الشهر.

إننا بإعلان تحرير ليبيا نكون قد بدأنا في ليبيا مرحلة جديدة، مرحلة نتطلع فيها إلى ليبيا ديمقراطية، ليبيا تحترم حقوق الإنسان، ليبيا تصون الحريات الأساسية للمواطنين، وليبيا تؤمن بالتعددية، وليبيا تنظر إلى المستقبل، ولا يشدها الماضي إلى الوراء، وتسعى ليبيا إلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع جيرانها ومع جميع دول العالم. وحثاً فإن

وبطبيعة الحال، سنحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة وخبرائها في هذه المرحلة الحساسة. وبالتأكيد، سنعود إلى المجلس قريبا، سيدتي الرئيسة، لإبلاغه بالقرار الرسمي للمجلس الوطني الانتقالي فيما يتعلق بالولاية، بمقتضى القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن حماية المدنيين ومنطقة حظر الطيران.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وما من شك في أنه سيكون من الصعب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تبدأ عملها نتيجة لعدم تشكيل الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، ستشكل الحكومة الانتقالية قريبا، ونتوقع أن يتم ذلك خلال الأسبوعين القادمين. وعند ذلك، سيكون من السهل على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التعامل مع جميع الجهات الليبية، وستكون هناك إدارة خاصة في وزارة الخارجية لتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.